قراءة في مآلات العدوان الإسرائيلي على غزة: الحرب على الوجود

د. معين الرفاعي

باحث فلسطيني

المقدّمة

منذ أن تَحوّلت فلسطين إلى مسرح مفتوح للتطهير العِرقي المنهجي والاستعمار الاستيطاني خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، كانت غزة واحدة من أكثر المناطق عرضة للتجريب السياسي والعسكري، حيث تَقاطَع فيها الإقصاء الجغرافي بالعزل السياسي، وتفجّرت فوقها كلّ تعبيرات العنف الاستيطاني. ومع ذلك، لم يشهد التاريخ الحديث عدوانًا شبيهًا، في حجمه ومَداه واستهدافه البنيوي، كالعدوان الصهيوني المُتواصل على قطاع غزّة منذ أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 وحتى اليوم. لم يكن هذا العدوان مُجَرّد ردّ أمني على عمليّة فصائليّة – كما تُحاول الرواية الرسمية في الكيان الإسرائيلي تسويقه – بل مَثّل في جوهره ما يمكن تسميته دون تردّد بـ "الحرب على الوجود الفلسطيني"، ليس ككيان سياسي فحسب، بل كهويّة ونسيج اجتماعي وثقافي وديمغرافي.

وقد تَميّز هذا العدوان بطابع شامل غير مسبوق: من التدمير المُمَنهَج للبنية التحتيّة والمَرافِق الصحيّة، إلى الاستهداف الواسع للأُسر، مرورًا بسياسات التهجير، والتجويع، والحصار المُضاعَف، وتدمير المنظومات الرمزيّة والثقافيّة. يَجري كلّ ذلك في ظلّ خطاب سياسي صهيوني يُشَيْطِن الفلسطيني، ويَنزَع عنه صفته الإنسانية، ويُرَوّج لمُعادَلة "المدني-المُذنِب"، في تكريسٍ لنهج عنفيّ يرى في سكّان غزة كتلة تهديد ديموغرافي وجَب كسرها أو تفكيكها. عَبّرَ عن هذه الرؤية عدد غير قليل من المسؤولين في حكومة الكيان الإسرائيلي بوضوح، وفي مُقَدّمتهم وزير العدوان يوآف غالانت، الذي وصَف سكّان غزة بأنهم "حيوانات بشريّة"، بما يعكس ذروة الانزلاق نحو حرب إبادة مُقَنّعة بمُفرَدات الحرب التقليدية.

لا تهدف هذه الدراسة التحليليّة إلى تأريخ وقائع العدوان فحسب، بل إلى مساءلة مَنْطِقِه وبُنْيَتِه: ما هي الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية من هذا العدوان؟ وما السياقات الجيوسياسية التي أُنتِج فيها؟ كيف لعبت أدوات الحرب النفسية والإعلامية دورًا مركزيًا في صياغة الرواية، وتبرير الإبادة، وتضليل الرأي العام العالمي؟ وما المآلات الإنسانية والاجتماعية لمجتمع يرزح تحت القصف والنزوح والانقطاع التام عن مُقَوّمات الحياة؟ ثم، وهو الأهم، هل خَرج الكيان رابحاً من هذا العدوان؟ أم أن غزة، رغم الأنقاض، قد أفرَزت مُعادَلة ردع شعبيّة – رمزيّة أعادت تَموضع فلسطين في قلب التوازنات الإقليمية والدولية؟

يعتمد هذا البحث على تفكيك العدوان الإسرائيلي على غزة بوصفه "حربًا على الوجود"، لا باعتبارها حربًا عسكريّة أو أمنيّة فحسب؛ بل مشروعًا استراتيجيًا يمتدّ في الزمن ويستهدف الهويّة والتاريخ والبنية السكانية الفلسطينية. وهو ينقسم إلى ستّة مَحاور أساسية، تبدأ بتحليل البنية الجيوسياسية للعدوان، مرورًا بالإبادة كسلوك مُمَنهج، وصولًا إلى الآفاق المستقبلية المُحتملة لما بعد الحرب.

البُنيَة الجيوسياسيّة للعدوان – الأهداف والسياقات الإقليمية والدولية

منذ السابع من أكتوبر 2023، دخلَت المنطقة مرحلة جيوسياسيّة جديدة مع اندلاع العدوان الإسرائيلي الأوسع على قطاع غزة، عقب العملية المُفاجِئة التي نَفّذتها المقاومة الفلسطينية تحت اسم "طوفان الأقصى". على خلاف الاعتداءات السابقة، اكتسَب هذا العدوان طابعًا كلّيًا من حيث الاستهداف والرسائل، ما كشَف عن تحوّلات استراتيجية عميقة في عقل الكيان الإسرائيلي، وفي الطريقة التي بات يُنظَر بها إلى غزة، ليس كـ"تهديد أمني"، بل كـ"كيان سياسي وجغرافي ينبغي إعادة تعريفه أو حتى إنهاؤه فعليًا". وقد عَبّر رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن هذه النظرة في أكثر من مُناسبة، إذ قال في تصريح له أمام الكنيست في 28 أكتوبر 2023: "نخوض حربًا وجوديّة ضدّ قوى الظلام. هذه ليست مُجَرّد معركة مع "حماس"، بل مع محور إيراني يمتد من لبنان إلى اليمن". هذا الإطار الوجودي الذي أضفاه نتنياهو على العدوان يُشَكّل مفتاحًا لفهم البنية الجيوسياسية التي تَحَكّمت في سلوك الكيان، ودَفْعِه إلى تجاوز الأعراف التقليدية في الحروب إلى منطق الإبادة الجماعيّة والتهجير القسري، بوصفها أدوات لإعادة هندسة الواقع السياسي والسكّاني للقطاع.

من منظور استراتيجي، كانت إحدى أبرز أولويّات "إسرائيل" خلال هذا العدوان، استعادة ما تعتبره "قدرة الردع" التي تآكلت خلال العقد الأخير. فبعد معركة "سيف القدس" في مايو/أيار 2021، وما تَبعها من عمليات في الضفة الغربية والداخل المحتل، فَقَدَ الكيان الإسرائيلي قدرته على منع الفصائل الفلسطينية من ربط ساحات الاشتباك المختلفة؛ بل إنه بات يُواجه اشتباكًا مُتزامنًا ومُتعدّد الجبهات. هذه الخسارة الرمزية والعسكرية لم تقتصر على الصعيد الميداني فحسب، بل انسحبت على الخطاب السياسي الداخلي، حيث اتُّهِمت الحكومة الإسرائيلية بالتراخي أمام "الخطر المُتصاعد"، لا سيما من قِبَل مُعارضي نتنياهو الذين اتّهموه بأنه "سمَح بتمويل حماس بأموال قَطَريّة لأهداف سياسية"؛ وهي سياسة بدأت نتائجها تنفجر في وجهه. لذلك، فإن العدوان على غزة جاء ليُعيد تكريس فرضيّة أن الدولة العبرية قادرة على سَحق خصومها بوسائل القوّة الشاملة؛ وهو ما عَبّر عنه مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، في تقريره الصادر بعد أسابيع من بداية الحرب بقوله: "الهدف ليس فقط تفكيك البنية العسكرية لحماس، بل إعادة رسم مُعادَلة الردع على مستوى إقليمي، حتى لو كَلّف الأمر خوض حرب استنزاف طويلة".

غير أن استعادة الردع لم تكن وحدها على جدول أولويّات الكيان. فخَلْف المشهد العسكري المُباشِر، انكشف بُعدٌ تهجيريٌ واضح، خاصّة عبر دعوات جيش الاحتلال المُتَكَرّرة لأهالي شمال القطاع بإخلاء منازلهم والنزوح جنوبًا، في عمليات وصَفتها منظّمات حقوقية بأنها تَرقى إلى "نقل سكّاني قسري". ومع تجاوز عدد النازحين داخل القطاع 1.7 مليون إنسان، وفق بيانات وكالة الأونروا، بدأت تتكشّف ملامح مشروع تهجير جماعي غير مُعلَن، تَعَزّزت المخاوف منه مع تكرار قصف المخيّمات والمستشفيات ومراكز الإيواء، بما فيها المدارس التابعة للأمم المتحدة. وقد قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في جلسة لمجلس الأمن بتاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023: "ما نشهده في غزة هو عقاب جماعي، يقترب من مستوى التطهير العِرقي"، داعيًا إلى وقف فوري لإطلاق النار.

من ناحية أخرى، لا يمكن عزل هذا العدوان عن الحسابات الإقليمية والدولية، خصوصًا في ظلّ سعي الكيان لتعزيز موقعه ضمن النظام الإقليمي الجديد عبر مسار التطبيع. قبل أيام قليلة من اندلاع الحرب، كانت المُحادثات بين الكيان والسعودية – برعاية أمريكية – قد بلَغت مراحل متقدّمة؛ وهو ما جعَل العديد من المُحَلّلين يربطون بين توقيت عملية طوفان الأقصى وبين مُحاولة منع نشوء محور "تل أبيب– الرياض – واشنطن" المُتقاطِع مع تصفية القضية الفلسطينية. وقد اعترف مسؤولون في الكيان، حسبما وَرَد في تقرير لـ"هآرتس"، بأن العملية أربَكت المشهد الإقليمي، وقطَعت الطريق – ولو مؤقتًا – على ما سَمّوه "أهم اختراق دبلوماسي في تاريخ إسرائيل الحديث". وفي المُقابِل، أعلنَت السعودية، على لسان وزير خارجيّتها، الأمير فيصل بن فرحان، في يناير/كانون الثاني 2024: "لن يكون هناك تطبيع دون إقامة دولة فلسطينية مستقلّة على حدود 1967"، مُعتبرًا أن المجازر في غزة تُمَثّل "وصمة على جَبين الإنسانية".

في السياق ذاته، وجَد الكيان نفسه مُضطرًا للتعامل مع بيئة أمنيّة أكثر تعقيدًا، تَجَلّت في الانخراط المُتزايد لمحور المقاومة، لا سيما من قِبَل حزب الله وجماعة أنصار الله في اليمن، وعلى نحوٍ أقل قوى المقاومة في العراق. فقد تعرّض الكيان لقصف مستمر على حدوده الشمالية من قِبَل حزب الله، مع تَبَنٍّ يمنيٍ واضح للهجمات البحرية في البحر الأحمر، التي استهدفت السفن المُرتبطة بالكيان. وقد صَرّح قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، أن "غزة ليست وحدها، والمقاومة امتداد استراتيجي إقليمي، وسنَستنزف العدو في كلّ الساحات". هذا التهديد اللامُتماثل فَرَضَ على المؤسّسة العسكرية في الكيان إعادة التفكير في عقيدة الحرب التقليدية، بعدما ثَبت أن استنزاف الجبهات المُتَعَدّدة قد يشكّل تهديدًا وجوديًا أكثر من الحرب الشاملة.

أخيرًا، حمَلت هذه الحرب تحوّلًا حادًا في الرأي العام العالمي، خصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة. ففيما بادَرت الحكومات الغربية إلى دعم الكيان في الأسابيع الأولى، بدأت نَبرة الشارع، والمجتمع المدني، بل وحتى بعض مراكز القرار، في إعادة التفكير بموقفها بشكل مَلحوظ؛ فقد تزايدت التظاهرات المؤيّدة لفلسطين، وانتشرت حمَلات المُقاطَعة، وتصاعدت المُطالَبات بإجراء تحقيقات دولية في "جرائم الحرب". وكتَبَت صحيفة The Guardian البريطانية في افتتاحيّتها بتاريخ 14 ديسمبر/ كانون الأوّل 2023: "لم يعد مُمكنًا لإسرائيل أن تُواصِل القصف العشوائي بلا تَبعات أخلاقية أو سياسية في الغرب"، فيما أظهرت استطلاعات جامعة هارفارد أنّ دعم الشباب الأمريكي لفلسطين تَجاوَز للمرّة الأولى نظيره الإسرائيلي.

هكذا يتّضح أن البنية الجيوسياسية للعدوان على غزة لم تكن مَعزولة عن مشهد إقليمي مُتَغيّر؛ بل جاءت كاستجابة لمُحاولة الكيان إعادة ضبط موقعه في الإقليم، وإعادة تعريف مُعادَلة الردع. غير أن نتائج العدوان حتى الآن تُشير إلى عكس ما خَطّط له قادة الكيان: تآكل الردع بدَلًا من تعزيزه، وتصاعد الجبهات بدَلًا من احتوائها، وتكريس غزة – لا كعبء – بل كقضية تحرّر دولية.

الإبادة كسلوك منهجي – مآلات القضايا أمام المحاكم الدولية

بناءً على أحدَث الدراسات القانونية والتحليلية حول العدوان المُتواصِل الذي يَشنّه الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة، منذ أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 ولغاية الآن، تتبلور قضية الإبادة الجماعية كأحد المَحاور المركزية التي تَشغل الساحة الحقوقية الدولية، وتَطرح إشكاليّات عميقة تتعلّق بالنيّة، والبنية

المَنهجيّة للعنف، والسلوك الرسمي، والاستجابات الأمميّة؛ ما يجعل هذا الملف مُختلفًا عن النزاعات السابقة، ليس فقط من ناحية حجم الضحايا أو دمار البنية التحتيّة، بل من ناحية المَنطِق المُعلَن والمُمارَسات المُتَكرّرة التي تُشير إلى نمط من العنف يُطابِق شروط الإبادة كما حَدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1948.

تُعَدّ مسألة "النيّة" الركن الجوهري لإثبات جريمة الإبادة الجماعيّة في القانون الدولي، ويُشار إليها بمفهوم dolus specialis (النيّة الخاصّة). وقد كانت أبرز الانتقادات التي واجَهت المجتمع الدولي هي تَغاضيه عن تَتَبّع هذه النيّة في السياق الإسرائيلي. في هذا الصّدد، تُشير دراسة قانونية للباحث نيمر سلطاني، إلى أن "أقوال القادة الإسرائيليين، وسلوك الجيش، والشهادات الميدانيّة، تُشكّل بنْية مُتماسكة يُمكن قراءتها كدليل على نيّة مُبَيّتة لتدمير جماعي". وفي هذا الإطار، يُمكن استحضار التصريحات المُتكرّرة لوزراء في الحكومة الإسرائيلية، وأبرزها تصريح وزير "الدفاع" يوآف غالانت، في أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023، حين قال: "نُقاتِل حيوانات بشريّة؛ وسَنتَعامل معهم وفقًا لذلك"، في إشارة واضحة إلى نزع الإنسانية عن الفلسطينيين، وهي مُقَدّمة كلاسيكيّة تسبق أنماط الإبادة في النزاعات التاريخية.

وقد رَصَدت تقارير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سقوط ما يفوق 40.000 شهيد فلسطيني حتى أغسطس / آب 2024، ثلثهم من الأطفال؛ إضافة إلى مئات الهَجَمات المُوَثّقة التي استهدَفت مستشفيات، ومراكز إيواء، ومَدارس تابعة للأمم المتحدة، وحتى قوافل إنسانية مُرَخّصة. هذه الاستهدافات المُتكرّرة، التي لا تبدو نتيجة "أخطاء معزولة"، بل تَتْبع نمطًا ثابتاً، دَفعت الخبيران القانونيان Tom Dannenbaum وJanina Dill إلى القول إن "النيّة لا تُستنبط من التصريح فقط، بل من السلوك المُمَنهج والمُتَكرّر رغم العِلم المُسبَق بالنتائج، ما يجعل من واجب إثباتها قضائيًا أقرب للتحقّق من أيّ وقتٍ مضى". ويَخلص الخبيران إلى أنه "لا تَتطلّب الانتهاكات ذات الصلة التسبّب عَمدًا في عواقب مَحظورة، مثل قتل أو تجويع المدنيين. وعندما لا يُشَكّل القانون الساري بشكل غير مُلائم وفقًا للمعايير المُطَوّرة لوظيفة المُساءلة القانونية، فإنّ تطبيق القانون الساري في الوقت الفعلي يُلزِم إسرائيل بتغيير مسارها، ويُلزِم الدول الثالثة بتعليق مُساعداتها الماديّة". يُذكَر أن تقرير وكالة الأونروا في أبريل /نيسان 2025، يُشير إلى 52.365 شهيد، فيما تُشير بيانات وزارة الصحّة في قطاع غزة إلى أن عدد الشهداء تجاوز 53.000 حتى منتصف مايو/أيار 2025؛ ليَتجاوز 61.000 شهيد في أغسطس/ آب 2025.

وقد فَتَحت المَحكمة الجنائيّة الدولية، منذ ديسمبر/كانون الأوّل 2023، تحقيقًا رسميًا في انتهاكات مُحتمَلة لاتفاقية الإبادة الجماعيّة ضدّ الكيان، وذلك بناءً على طلَب جنوب أفريقيا، التي قَدّمت ملفًا مَدعومًا بقرائن قويّة حول استخدام الكيان للقوّة بشكل يستهدف بنية المجتمع الفلسطيني نفسه، بما في ذلك تقويض شَبكات المياه والكهرباء والصرف الصحّي، والحرمان المُتَعمّد من الغذاء والدواء. وقد أصدَرت المَحكَمة، في يناير/كانون الثاني 2024، "تدابير مؤقّتة" تُلزِم إسرائيل بوقف أيّ نشاط يُمكن أن يَندرج تحت بند الإبادة أو التمهيد لها، بما في ذلك مَنع قوافل الإغاثة، أو استهداف المدنيين، أو مَنع الدفن الكريم للضحايا؛ وهي تدابير اعتبرها الكثير من الخبراء سابقة قانونية في علاقات المَحكَمة مع دولة حليفة للغرب.

في مُوازاة ذلك، أعادت منظّمات دولية – بما فيها "هيومن رايتس ووتش" ومنظّمة العفو الدولية – تكييف تقاريرها الحقوقيّة الأخيرة حول غزة بلغة أقرب إلى توصيف الإبادة؛ وهو تَحَوّل واضح عمّا كان عليه الحال إبّان عدوان 2008 أو عدوان 2014. كما استقال المدير السابق لمكتب حقوق الإنسان

في الأمم المتحدة، كريغ مخيبر، احتجاجًا على ما وصَفه بـ"تواطؤ المجتمع الدولي مع مشروع إبادة مُنَظّم"، داعيًا إلى إعادة تعريف قواعد القانون الدولي بما يُعيد الاعتبار للضحايا في الجنوب العالمي. وكان مخيبر قد ذكَر في كتاب استقالته بأنّ "المشروع الاستعماري الأوروبي دخَل المرحلة النهائية لتدمير بقايا الحياة الفلسطينية الأصلية".

مع ذلك، تَبرز في الأوساط القانونية خلافات حادّة حول معيار الإثبات في الإبادة. فالباحث Norman Swazo دعا إلى تجاوز قَيْد إثبات "النيّة الخاصّة" عبر التصريحات، والتركيز بدَلًا من ذلك على البنية السلوكيّة للفعل الإجرامي ذاته، مُعتَبرًا أن العدوان على غزة يُمَثّل "نموذجًا مُحَدّثًا لإبادة من دون غرف غاز، بل من خلال الاستنزاف الوجودي". هذا الطرح وجَد صداه كذلك في أوساط بعض المُحاكَمات الرمزيّة التي عُقِدَت في أوروبا وأمريكا اللاتينية لمُساءلة الحكومات الداعمة للعدوان، تحت بند "المُشارَكة في تسهيل إبادة جماعيّة عبر التواطؤ أو التسليح".

إجمالًا، ومع استمرار العدوان، ومع اتّضاح نيّة الكيان في فَرض واقع جديد في غزة، عبر الإخلاء والتجويع والتدمير المنهجي، لم تَعُد مُفرَدة "الإبادة" مُجَرّد توصيف أخلاقي أو مَجازي، بل باتت محورًا لتحرّك قانوني ودبلوماسي عالمي مُتَصاعد. ما ستؤول إليه هذه التحرّكات أمام المَحكَمة الجنائيّة الدولية يبقى رهينًا بتوازنات القوى؛ لكنه في الوقت الراهن أضحى يشكّل نقطة تحوّل في مَكانة الكيان في النظام القانوني الدولي، ومفتاحًا لإعادة قراءة القانون الدولي الإنساني من زاوية "الفشل في المَنع" لا "الفشل في العِقاب" فحسب.

تُواجِه المحكمة الجنائية الدولية تحدّيات كبيرة في تنفيذ قراراتها، خاصّةً من الدول غير الطرف في مُعاهدة روما، التي ترفض الاعتراف باختصاصها، مثل الولايات المتحدة والكيان ذاته؛ إضافة إلى إعلان بعض الدول الأعضاء تحدّيها لقرار المحكمة، مثلما فعلت المَجَر (هنغاريا) لدى استقبال رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، وإعلان انسحابها من اتفاقية المحكمة لاحقاً. كما واجهت المحكمة ضغوطاً من الولايات المتحدة حين أعلن الكونغرس فرض الأمريكي فرض عقوبات على بعض قُضاتها، ولا سيما المُدّعي العام كريم خان، الذي يتم التحقيق معه بشبهة التورّط في قضايا تحرّش جنسي. وأياً يكن من أمر، لا تمتلك المحاكم الدولية، ومنها المحكمة الجنائية الدولية، آليات لتنفيذ قراراتها، ما يعتمد على إرادة الدول والمجتمع الدولي، ويجعل قرارتها بالتالي أسيرة لموازين القوى الدولية.

أما بالنسبة إلى محكمة العدل الدولية، فمن المُتَوقّع أن تستغرق المُحاكمة الكاملة للكيان سنوات، مع احتمال صدور قرار نهائي بحلول 2027. ومع ذلك، يظلّ تطبيقه مَرهونًا بموافقة الدول الأخرى.

وتبقى النقطة الأهم في هذا السياق، أنّ الأثَر الذي خَلّفته معركة طوفان الأقصى ليس في وضع الكيان الصهيوني في قفَص الاتهام الدولي فحسب، بل إنها أثارت الجدال والشكوك حول ما يُسَمّى بالشرعية الدولية، وبمَنظومة المعايير الغربية التي تُقَدّم نفسها في إطار عالمي وديمقراطي. لم تَعُد "ازدواجيّة المعايير" مُجَرّد تهمة تُطلِقها الشعوب الضعيفة على الحكومات الغربية، بل باتت نموذجاً صارخاً أحدَث صدمة في بنية الثقافة الغربية ذاتها، بدأت تُعَبّر عن نفسها في تزايد المَسيرات والمُظاهرات الغاضبة في المدن والعواصم الغربية، تتحدّى أحياناً القوانين والتدابير التي تمنع التضامن مع الفلسطينيين.

الحرب النفسية والإعلامية – مآل السرديّة الصهيونية

في سياق العدوان الإسرائيلي على غزة، المُمتَد من أكتوبر/تشرين الأوّل 2023 وحتى الآن، برَزت ساحة الإعلام كجبهة مستقلّة للحرب، لا تقلّ حِدّة عن الميدان العسكري. فمنذ اللحظة الأولى، تشكّلت روايتان مُتضادتان: الأولى صهيونية مَدعومة بمنصّات غربية تقليدية، تُرَكّز على "حق الدفاع عن النفس" وتُصَوّر العدوان كصراع مع "تنظيم إرهابي"؛ والثانية فلسطينية وشعبية عالمية تفضح المجازر والانتهاكات، وتستند إلى صوَر الشهداء، ومَشاهد الدمار، وشهادات الضحايا. هذا التباين في السرديّات لم يَكن محض اختلاف في التقدير، بل نتيجة حرب نفسيّة وإعلاميّة مُنَظّمة، وَظّف فيها الكيان الإسرائيلي، وداعموه، تقنيّات دعائيّة رقميّة، وسَلّط نفوذه على كبرى وكالات الأنباء الغربية، وسط تواطؤ أو صمت شبه مَنهجي من كثير من المؤسسات الإعلامية الدولية.

من خلال تحليل تغطيات شبكات، مثل CNN وThe New York Times وBBC، تَبَيّنَ أن التغطية تَميل إلى نزع السياق التاريخي والسياسي عن الحدَث، وتقديم غزّة كـ"أرض عدوانيّة خارجة عن القانون"، في حين تُغيب الرواية الفلسطينية، أو تُدْرَج على الهامش باعتبارها "مصدرًا غير مَوثوقًا". وقد وَثّق الباحث MO Jones، في وَرَقَتِه "Evidencing Alethocide" كيف أدّى الإعلام الدولي دورًا في "طمس الحقيقة وتزييف الصورة الكليّة" عبر تبنّي المُصطَلحات الإسرائيلية بشكل حَرفي دون تمحيص، مثل استخدام تعبير "ضربات دقيقة" رغم استهدافها لمَدارس ومُستشفيات ومُخَيّمات سكنيّة ومراكز لجوء مدنيّة.

من ناحية أخرى، استَهدَف الكيان الإسرائيلي الصحفيين الفلسطينيين بشكل مُمَنْهَج، حيث استُشهد منذ أكتوبر/تشرين الأوّل 2023 ولغاية نهاية مايو/أيار 2025، ما يزيد عن 220 صحفيًا ومُصَوّرًا، بحسب نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومنظّمة "مُراسلون بلا حدود". وقد طال الاستهداف المُباشر صحفيين في أماكن مَعلومة مُسبَقًا، كمراكز إعلامية معروفة؛ وهو ما جعَل من "القتل الإعلامي" سياسة مُكَرّسة لطَمس الشهود. كما أشارت تقارير مشروع "Project Censored" إلى أن "إسرائيل" مارَست شكلاً من "الإبادة الإعلامية" عبر منع دخول المُراسلين الدوليين إلى غزة، وقصف البنى التحتيّة للإنترنت والاتصالات، ما جعَل من منصّات، مثل الجزيرة وميدل إيست آي، الهدف الأوّل لتشويش الرواية المُضادّة.

في المُقابل، بَرَز دور وسائل الإعلام الرقميّة ومنصّات التواصل الاجتماعي كخط دفاع للرواية الفلسطينية، خصوصًا من خلال توثيق شهود العيان، الصحفيين المحلّيين، والمُواطنين الذين بثّوا صور القصف، وصراخ الأطفال، وأكوام الجثث في المدارس والمساجد والملاجئ. ومع بروز تقنيّات الذكاء الاصطناعي في العام 2024، دخلَت الحرب الإعلامية مرحلة جديدة من التضليل. فقد استخدم الكيان، بحسب دراسة Falk، صوَرًا تمّ توليدها عبر الذكاء الاصطناعي لإنتاج محتوى عاطفي مُوَجّه للرأي العام الغربي، يُظهِر جنودًا في جيش الاحتلال يُساعدون "مدنيين فلسطينيين"، أو صوَرًا مُزَيّفة للهجمات الفلسطينية على حضانات أطفال داخل الكيان، ما ساهم في تزييف المشهد البَصَري نفسه.

لكنّ الحرب النفسيّة لم تقتصر على التضليل البَصَري فقط، بل امتدّت إلى خطاب "شيطَنة العدو" الذي تَبنّته حكومة الاحتلال صراحة. فقد وَصَف رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، في خطاب له بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأوّل 2023، سكّان غزة بأنهم "شركاء في الإرهاب يجب مُعاملتهم كأعداء"؛ في حين صَرّح وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بأن "المدنيين في غزة يتحمّلون مسؤولية ما يجري، لأنهم لم يَثوروا ضدّ حماس"، في تبرير واضح لاستهداف السكّان. إنّ مثل هذه التصريحات التي جرى

تضخيمها إعلاميًا، كانت تهدف إلى تبرير عمليات القتل الجماعي أمام الرأي العام داخل الكيان والرأي العام الدولي، وهي من سمات الحروب النفسية التي تَسبق وتُرافق الإبادات الجماعيّة.

على الجانب الآخر، أحدَث العدوان تَحوّلًا في الرأي العام العالمي، تَجَلّى في موجة احتجاجات شعبية غير مسبوقة، واحتلال جامعات، وتظاهرات في أكثر من 150 مدينة كبرى في أوروبا والأمريكيتين. وقد عَكَست دراسة تحليلية أجراها Oxley في جامعة كولورادو، كيف لَعِبت وسائل الإعلام البديلة، والمحتوى التشاركي عبر تيك توك وإنستغرام، دورًا حاسمًا في إعادة توازن الخطاب العالمي؛ بل وتحفيز المؤسّسات الدولية على تَبَنّي مواقف أكثر صرامة تجاه الكيان، أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس/آذار 2024، المُطالِب بوقفٍ فوريّ لإطلاق النار.

يتّضح إذًا أن الحرب الإعلامية والنفسية لم تكن مُجَرّد خلفيّة للحرب الميدانية، بل كانت جزءًا من بُنيتها الاستراتيجية. لم يستخدم الكيان الإعلام لتفسير ما يَحدث، بل لتصنيعه وتوجيهه وتحويله إلى أداة قتل معنوي ومادي؛ بينما وَجَد الفلسطينيون في الإعلام الشعبي الرّقمي سلاحهم الأنجع لمواجهة آلة الإبادة والطمس. وقد ساهمت هذه الديناميّة في إعادة تشكيل المفهوم الأخلاقي للصراع عالميًا، وفي كسر هيمنة السرديّة الاستعماريّة على الفضاء الإعلامي العالمي.

يَتحدّد مآل الحرب الإعلامية والنفسية على استمرار الضغط الشعبي في الغرب، من جهة، وعلى استمرار أهل غزة، وأنصارهم، في الاستفادة من إمكانيّات الإعلام الرقمي لفضح جرائم الاحتلال وكشف عمليات التضليل المُمَنهجة التي يقوم بها الكيان، ومُواصلة تقديم الرواية الفلسطينية التي نجحت، ولأوّل مرّة في تاريخ الصراع، في مُزاحمة السرديّة الصهيونيّة في الغرب، وتدعيمها باستمرار. شعَرت الحكومات الغربية بحجم المأزق الذي أصاب السرديّة الصهيونيّة التي كانت تُستخدَم لتبرير تقديم تلك الحكومات الدعم المُتواصِل والسخي للكيان. في الولايات المتحدة تحديداً، استَنفَر الكونغرس الأمريكي لتجريم أيّ انتقاد للكيان وسياساته وقرارات حكومته ومُمارَسات جيشه باعتبارها "مُعاداة للساميّة"، بعد إعادة توسيع المفهوم لمُلاحَقة كلّ مُعارض أو مُحتج أو مُتضامن مع غزة. كما نشطَ الكونغرس في مُلاحقة طلّاب الجامعات، وفَرض الترحيل على الطلّاب الأجانب المُتضامنين مع غزة، أو المُعتَرضين على جرائم قتل الأطفال والنساء في القطاع، وصلت إلى درجة فَرض الوصاية على مجالس إدارات الجامعات، على نحو ما فعَل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حين أمَر بترحيل طلّاب فلسطينيين، أو حين حرَم مجلس إدارة جامعة هارفارد من قبول طلّاب أجانب "دوليين".

ويُمكن ملاحظة مدى انهيار السرديّة الصهيونيّة في الغرب من خلال مُتابَعة الاحتجاجات والمُظاهرات المُتضامنة مع غزة، واستمرارها على مدى أكثر من عشرين شهراً – لغاية الآن – من جهة، وكذلك من خلال مُتابَعة مُناقشات دول الاتحاد الأوروبي، التي باتت تهدّد علَناً بوقف التفاهمات الاقتصادية مع الكيان، والتلويح بالاعتراف الجماعي بالدولة الفلسطينية، بعدما اعتَرف عدد من دول الاتحاد بها بشكل مُنفَرد؛ وكذلك في الضغوط الشعبية التي تُواجِهها الحكومات التي لا تزال تُزَوّد الكيان ببعض الأسلحة والذخائر.

في مَقلب آخر، فإنّ ما كان مُفاجئاً في هذا العدوان، هو الغياب شبه التام للتضامن الشعبي العربي والإسلامي في الشارع مع الفلسطينيين، في مُواجَهة حرب الإبادة التي يعيشونها، والتي تقتل يومياً عشرات من الأطفال والنساء. وفيما عدا بعض المُظاهَرات في المغرب والأردن واليمن وإيران، غابت المُظاهرات

الغاضبة عن الميادين العربية بصورة كليّة. وقد وجَد الأفراد مُتَنَفّساً لهم عبر منصّات التواصل والإعلام الرقمي؛ إلّا أنّ وسائل إعلام عربية رئيسية، في دول فاعلة، استمرّت في تغطية إعلامية مُنحازة إلى جانب الكيان، رغم سقوط كلّ مُبَرّرات التطبيع، وبيان تَهافت المصالح القومية والقُطْرية من ورائه، التي قدّمتها الأنظمة والحكومات لشعوبها. وأكثر من ذلك، استَنفرت بعض تلك الحكومات "المشايخ" الذين يدورون في فلَك سلطتها، للتهجّم على المقاومة الفلسطينية، ولنَزع الشرعية عنها والتشكيك في أدائها وأهدافها.

ورغم ذلك، فإنّ معركة طوفان الأقصى، وبِغَضّ النظر عن نهايتها، وَجّهت طعنة قاتلة إلى السرديّة الصهيونيّة، بطريقة سيَصعُب على الكيان معها ترميمها على المدى المنظور، وربما إلى الأبد. إنّ رَفع شعار "الحريّة لفلسطين من نهرها إلى بحرها" التي ارتفعت في مُظاهَرات العواصم والمدن الغربية، أعادت طَرح القضية الفلسطينية كقضية إلى زمن النكبة الأولى في العام 1948، ولم تعد قضية البحث عن دولة أو تسوية جزئيّة. هذا الوعي، مُتَرافِقاً مع مَشاهد الإبادة الصادمة، سيَبقى راسخاً في أذهان أبناء الجيل الحالي - ولا سيما طلّاب الجامعات والشباب - لعقود قادمة، وسيَفرض نفسه على السياسات الدولية بطريقة أو بأخرى.

الكارثة الإنسانيّة – مآل حرب الإبادة

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة ولغاية الآن، تشكّلت ملامح كارثة إنسانيّة غير مَسبوقة في تاريخ النزاعات المُعاصِرة، من حيث امتدادها الزمني، واتّساع نطاقها السكّاني، وعمق تأثيرها على الحياة اليومية والبنية الاجتماعية. ومع استمرار العمليات العسكرية لأكثر من 19 شهرًا، دَخَل قطاع غزة في حالة انهيار شبه تام، شملت القطاعات الصحيّة، والتعليميّة، والغذائيّة، مُفْرِزَةً واقعًا إنسانيًا بالغ القسوة، تجاوَز التصنيفات التقليدية للحصار أو الحروب المحدودة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتيّة، تؤكّد الدراسات الحديثة أن العدوان دَمّر بشكل منهجي كلّ أشكال الحياة الأساسية. فبحسب دراسة منشورة في Environmental Health Review، أدّى تدمير شبكات الصرف الصحّي والمياه إلى انتشار التلوّث والأوبئة، فيما أصبحت مياه الشرب غير صالحة للاستهلاك البشري في أكثر من 80% من مناطق القطاع، وذلك نتيجة قصف الخزّانات، ومحطّات التحلية، وخطوط الإمداد الرئيسية. كما أدّت كثافة القصف إلى انهيار منظومة جمع النفايات، ما ساهم في تفشّي الأمراض الجلدية والتنفّسية، خاصّة بين الأطفال.

الأثَر السكّاني بلَغ هو الآخر مستوى "النكبة الثانية"، وفق وصف مُفوّضية اللاجئين؛ إذ تُشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى تهجير أكثر من 90% من سكّان القطاع قسرًا، أي ما يُعادِل قرابة 2 مليون إنسان، في واحدةٍ من أكبر موجات النزوح الداخلي القسري في القرن الحادي والعشرين. تَرافَق هذا النزوح مع سياسة تجويع مُمَنهجة، حيث قُصِفت مَزارع، ودُمّرت أسواق مركزية ومراكز توزيع الغذاء؛ فضلًا عن منع أو تأخير دخول المساعدات الإنسانية. وقد وَثّقَت دراسة في Global Public Health، أن الحرب أفرزَت أولى مؤشّرات المجاعة الكاملة في شمال القطاع، وأن الأطفال دون الخامسة هم الأكثر تضرّرًا؛ إذ يُعاني أكثر من 40% منهم من سوء تغذية حاد يُهَدّد حياتهم.

أما القطاع الصحّي، فقد أصيب بشلَلٍ شبه تام. إذ تمّ توثيق تدمير أو إتلاف 38 مستشفى و81 مركزًا صحيًّا و164 مُنشأة صحيّة في قطاع غزة، بما في ذلك مستشفيات رئيسية، مثل مجمع الشفاء

الطبّي ومستشفى كمال عدوان، اللذين تَعَرّضا لحَملتين عسكريتين تَضمّنتا القصف والحَرق. وبحسب تقارير محليّة، توقّفت الخدمات الصحيّة في 70% من القطاع، بينما فُقِدَت الأدوية المُنقِذة للحياة والمُستلزَمات الجراحية في 80% من الحالات الحَرِجَة، بسبب الحصار وتدمير البنية التحتيّة الطبيّة. كما أدّى انقطاع الكهرباء ونفاد الأوكسجين إلى وفاة مرضى في غرف العناية المُكثّفة، نتيجة الحصار ومنع دخول الموارد الأساسيّة.

على الصعيد نفسه، سُجّلت حالات منع مُتَكَرّر للطواقم الطبيّة من الإخلاء أو الدخول إلى مناطق القصف، ما أدّى إلى وفاة عشرات المُصابين الذين تُرِكوا تحت الأنقاض أو في الشوارع، في ظلّ استهداف منظّمة "أطبّاء بلا حدود" ومَرافق الرعاية الطبيّة منذ بداية الحرب. كما وثّقت صحف عالمية قيام قوّات الاحتلال بقتل عدد من كوادر الهلال الأحمر وطاقم للدفاع المدني، بطريقة مقصودة. وتشير دراسات إلى أن هذه الهجَمات تُشكّل جزءًا من استراتيجيّة منهجيّة لتدمير القطاع الصحّي في غزة.

يُشَكّل النساء والأطفال والأُسَر الفئة الأكثر تضرّرًا. فقد أظهَرت دراسة أن 65% من الأطفال الذين جُرِحوا خلال القصف يُعانون من إعاقات دائمة، في حين ظهَرت موجة اضطرابات نفسية غير مسبوقة، تشمل حالات من الكوابيس، واضطراب ما بعد الصدمة، والتبوّل اللاإرادي. هذا إضافة إلى التمزّق العائلي نتيجة تدمير البيوت وقتل أُسَر كاملة، كما حدَث في حالات مُوَثّقة استُشهد فيها الأب، والأم، والأطفال معًا تحت أنقاض منازلهم؛ وهي وقائع رُصِدَت بوَصفها حالات "تفكّك أُسري إبادي".

وفي ضوء ذلك، لا تقتصر آثار العدوان على الضحايا المُباشرين، بل تمتدّ إلى النسيج الاجتماعي والبنية النفسية للمجتمع. فمنطقة مثل غزة، التي كانت تُعاني أصلًا من كثافة سكّانية عالية وحصار طويل الأمَد، دخَلت الآن مرحلة ما يمكن تسميته بـ"الانهيار السكّاني المُرَكّب"، حيث تَتشابك مَلامح الجوع، والنزوح، وفقدان المأوى، وانعدام الأمان، والحرمان من التعليم والصحّة. ووفق تحليل اقتصادي، فإن الناتج المحلّي الإجمالي للقطاع انهار من 2.1 مليار دولار في العام 2023 إلى أقل من 516 مليون دولار بنهاية 2024، أي بنسبة تراجع تزيد عن 75%.

تُظهِر كلّ هذه المؤشّرات أن الكارثة الإنسانية في غزة لم تكن "أضرارًا جانبيّة" لحربٍ ذات أهداف مُحَدّدة، بل هي في حدّ ذاتها ساحة رئيسية من ساحة الحرب، تهدف إلى تقويض مُقَوّمات الحياة والوجود الفلسطيني، وتغيير الواقع الديمغرافي والاجتماعي للقطاع. فهي حربٌ لا تُشَنّ ضدّ جيش أو تنظيم، بل على البنى الحيويّة والبشر الأكثر ضعفاً وعجزاً عن الدفاع عن أنفسهم، ما يجعل من غزة اليوم مَسرحاً مَريرًا لانهيار المَعايير الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

تُشير التصريحات والمواقف المُتتالية لرئيس حكومة الكيان، بنيامين نتنياهو وأعضاء حكومته، إلى أن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو تهجير أهالي قطاع غزة. هذا الهدف، الذي تمّ إخراجه إلى العلَن مع وصول الرئيس الأمريكي ترامب، ولا سيما بعد تصريحه الشهير حول تحويل قطاع غزة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط، لا يزال يُمَثّل المُوَجّه الرئيس لسياسات الحكومة الإسرائيلية، ومعياراً أساسياً لتحقيق "النصر المُطلَق" الذي حَدّده نتنياهو لنهاية العدوان. يَظهر جلياً أن العقليّة التي يُدير بها نتنياهو وحكومته المعركة تقوم على قاعدة أن الإهانة الوطنية التي تَلَقّاها الكيان، والتهديد الوجودي الذي مَثّلته معركة طوفان الأقصى للمشروع الصهيوني، ومُواجَهة التحدّيات المستقبلية التي تُواجِه الكيان، لا يمكن عكسها إلّا من خلال "الإبادة" و"التطهير" و"الانتقام" و"التهجير" في أقسى صوَره. بالنسبة لنتنياهو ولحكومته،

فإنّ وقف العدوان قبل تحقيق هدف التهجير وتشتيت سكّان غزة، يعني خسارة كبيرة تُهَدّد مستقبل الكيان؛ وقد تؤدّي تداعياتها إلى بدء تسلسل انهياره.

إنّ مآل هذه السياسات مُتَعلّق بصمود أهالي قطاع غزة، وبتمسّك المقاومة في القطاع بشروطها، ولا سيما بشرط الوقف الكامل للعدوان. لغاية الآن، يتمسّك نتنياهو بصيغة الهدنة المؤقّتة مُقابل إطلاق أكبر عدد من أسرى جنود الاحتلال. وكان نتنياهو قد صرّح في أكثر من مُناسبة بأنّه يرفض الوقف النهائي لإطلاق النار، وأنه يتمسّك بخطّة ترامب في تهجير سكّان غزة. كذلك، رَفَض نتنياهو وحكومته جميع المُقترحات البديلة، بما فيها هدنة طويلة الأمَد تمتدّ لسنوات، وبما فيها إدارة عربية أو مُشترَكة لقطاع غزة، تتضمّن شكلاً من أشكال تجريد المقاومة من سلاحها. وإذ ذاك، يضع الاحتلال أهالي غزة بين خيارين: إمّا الاستمرار في التعرّض للإبادة، وإمّا التهجير. بالنسبة لنتنياهو، لا تُقَدّم الهدن المؤقّتة لأهالي غزة سوى وقف مؤقّت لدفن شهدائهم وتفقّد أحوالهم، وربما الحصول على الحد الأدنى من الغذاء؛ لكنها لن توقِف مُخَطّط تهجيرهم. في المُقابل، يحصل نتنياهو على ما يُحَسّن به وضعه الداخلي، ويُخَفّف عنه عبء مُظاهرات أهالي الأسرى، في وقتٍ تُبَيّن فيه إحصاءات الرأي أن 80% من المُستَوطنين في فلسطين المحتلة يؤيّدون تهجير سكّان غزة إلى خارجها.

صمود المقاومة، وتمسّكها بشروطها، واستمرار المُواجهة، مَعطوفاً على عدم إعلان أيٍ من الدول لغاية الآن مُوافقتها العلنية – على الأقل – لاستقبال سكّان غزة، هو المَخرج الوحيد المُتَبقّي أمام سكّان غزة لكسر العدوان، والأهم لبقائهم في أرضهم وعدم عيش تجربة لجوء مريرة جديدة.

كما يرتبط مآل هذه السياسات بمَدى الحَرَج الذي تجد إدارة الرئيس ترامب نفسها فيه إزاء سياسات الكيان، ليس بسبب الضغط الشعبي والوضع الإنساني فحسب، بل أيضاً نتيجة اختلاف النهج بين حكومة الكيان وإدارة ترامب. مؤخّراً، برَز هذا الاختلاف من خلال مواقف عدّة، من بينها: تَواصل إدارة ترامب مع حركة حماس رغم رفض الكيان لذلك، ووقف العدوان على اليمن وترك الكيان يُواجِه الصواريخ وحيداً؛ وكذلك زيارة ترامب إلى الخليج بأجندة لم تتضمّن ما يتعلق بالتطبيع مع الكيان؛ والأهم، انطلاق المفاوضات بين واشنطن وطهران، دون رضا الكيان. وقد عَبّر ترامب، في أكثر من مُناسبة، أنه يستغرب لماذا قد يتمسّك إنسان بالبقاء في أرض مُدَمّرة ليس فيها أمل للحياة، في إشارة إلى قناعته بأن سكّان غزة سيَختارون مُغادرة القطاع، فيما لو تَوَفّرت لهم الفرصة لذلك. وعليه، يرى ترامب بأنّ مُجَرّد وقف إطلاق النار قد يُشَجّع سكّان غزة على "الهجرة الطوعيّة"، ولا سيما أن الإدارة الأمريكية هي التي تُمسِك بورقة إعادة الإعمار، ما يعني أنها ستتّخذها ورقة للضغط باتجاه التهجير. مَرّة جديدة، تقف عقليّة نتنياهو وائتلافه الحكومي، ولا سيما الوزيران إيتمار بن غفير وسموتريتش، عائقاً أمام وقف المُعاناة الإنسانية.

مواقف نتنياهو ومُمارَساته تُشير إلى أنه بات حبيس الأهداف التي حَدّدها، حيث يَعجز عن اتّخاذ قرار وقف الحرب، حتى لو أراد ذلك. يَميل المُحَلّلون والصحفيّون، إضافة إلى المُعارِضين للحكومة في داخل الكيان، إلى اعتبار أن نتنياهو يخشى تفكّك ائتلافه الحكومي في حال أقْدَم على وقف الحرب في قطاع غزة، وأن يخوض معركة سياسية، تتعلّق بمصيره الشخصي وخشيته من السجن، وخوفه من عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة في حال انهارت الائتلاف الحالي. واقع الأمر أن نتنياهو رفَض في مرّات عديدة عروض "شبكة الأمان" التي قدّمتها له المُعارضة في حال أقْدَم على اتّخاذ خطوة وقف الحرب. كما أنه أطاح بكلّ قادة الأجهزة الأمنيّة الذين أبْدوا مُعارضة لاستمرار العدوان. تُشير هذه السياسات إلى أن نتنياهو يخشى من نتائج وقف العدوان على الداخل، ولا سيما في ظلّ الأزمات المتفجّرة والخسائر الكبيرة

التي تسبّبت بها معركة طوفان الأقصى. ثمّة مجال واسع للاعتقاد بأن نتنياهو يخشى تداعيات وقف العدوان، دون تحقيق "نصر مُطلَق" لا تشوبه شائبة، في ظلّ التحذيرات الكثيرة على لسان أكثر من مسؤول، حالي وسابق، من الانزلاق إلى حرب أهليّة. وخشية نتنياهو هي أن يَذكره التاريخ، ليس بصفته القائد الذي فشل في حماية الكيان من "طوفان الأقصى" فحسب، بل أيضاً من أن يَذكره التاريخ بصفته القائد الذي تسبّب في انهيار الكيان وتفكّكه وضياعه.

مكاسب الكيان وخسائره

بعد ما يزيد عن تسعة عشر شهراً من بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، بات من المُمكن إجراء تقييم تحليلي موضوعي لمسألة مركزية طالما شغلَت الدوائر السياسية والعسكرية: هل حَقّق الكيان الإسرائيلي أهدافه الاستراتيجية من هذه الحرب؟ وهل تَمكّن من القضاء على "الخطر الوجودي" كما رَوَجّ، أم أن المُعادَلة الاستراتيجية قد انقلبت ضدّه؟ تَفترض الإجابة التطرّق إلى جملة من المؤشّرات العسكرية، السياسية، والأمنية، فضلًا عن مفاعيل الداخل الإسرائيلي والمواقف الدولية.

على المستوى العسكري، دخَل الاحتلال الحرب تحت شعار "تدمير حماس" و"تغيير الواقع الأمني في غزة إلى الأبد"، بحسب تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في الأيام الأولى من العدوان. إلّا أن النتائج الميدانيّة تُظهِر صورة مختلفة ومُغايرة. فقد واصلت المقاومة الفلسطينية، بما فيها كتائب القسّام وسرايا القدس، إطلاق الصواريخ إلى عمق الكيان، بما في ذلك تل أبيب والمُستوطنات المُحاذية، على مدى أشهر من العدوان، رغم تدمير البنية التحتيّة لغزة. كما وثّقت مصادر مُتَعَدّدة أن الكيان لم ينجح في القضاء الكامل على قيادة المقاومة، ولا على شبكات الأنفاق، التي ظلّت تُستخدَم حتى الربع الثاني من العام 2025.

بشَرياً، بلَغت خسائر جيش الاحتلال نتيجة العدوان، منذ 7 أكتوبر 2023، على قطاع غزة وحده، بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عنه، والتي يُشَكّك فيها العديد من المُراقبين المحلّيين والدوليين، 891 عسكريًا خلال العامين 2023 و2024، وهو أعلى رقم منذ اجتياح لبنان في العام 1982. وبحلول أبريل/ نيسان 2025، أفادت تقارير رسمية بأن العدد الإجمالي للقتلى (المدنيين والعسكريين) ارتفع إلى 1866 شخصًا، بينهم 850 جنديًا و82 من أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى. وفي 23 مارس/آذار 2025، أعلَنت وزارة الحرب، عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أن عدد الجرحى من أفراد جيش الاحتلال وقوّات الأمن ارتفع إلى أكثر من 78 ألفاً، وأن 16 ألفاً من المُصابين تمّ إدخالهم إلى المستشفى منذ السابع من أكتوبر. وأفادت الوزارة بأن واحداً من كلّ اثنين من الجرحى الذين يَتلقّون العلاج في وحدة إعادة التأهيل التابعة للوزارة يُعانون من ردود فعل نفسيّة. وبحلول يناير/كانون الثاني 2025، كان عدد المُعاقين نتيجة الحرب قد تجاوز 12,500 شخص، ما يعكس أثرًا طويل المدى على القدرات العسكرية والاجتماعية. تُهَدّد الخسائر العالية بين الضبّاط ووحدات النخبة، مثل (جولاني وسييرت متكال) كفاءة العمليات المستقبلية؛ كما أن زيادة عدد المُعاقين العسكريين قد تؤثّر على استعداد الجيش لشنّ حملات مُماثلة في المستقبل. وقد تصاعدت ظاهرة التهرّب من الخدمة بين جنود الاحتياط، وصولاً إلى صدور بيانات ورسائل عن جنود وضبّاط في سلاح الجو يُشَكّكون فيه بجدوى استمرار العدوان، وفي أخلاقيّة المُمارَسات العسكرية لجيش الاحتلال.

أما على المستوى السياسي، فقد أسهَم العدوان في تعميق عزلة الكيان على الساحة الدولية. لقد تَبَنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعم غير مَسبوق، قرارًا في يونيو/ حزيران 2024، يُدين العدوان ويُطالب بوقفه الفوري، بينما أدرَج الأمين العام للأمم المتحدة جيش الاحتلال ضمن "قائمة العار" لانتهاك حقوق الأطفال؛ وهي سابقة تاريخية لم يسبق أن طالَت الكيان من قبل. كما أعلَنت بلدان أوروبية وأميركية لاتينية تعليق بعض صفقات التسليح، وبدأت بعض المَحاكِم الوطنية في إسبانيا وبلجيكا النظر في دعاوى ضدّ مسؤولين إسرائيليين بتُهم ارتكاب جرائم حرب. يُضاف إلى ذلك تلويح الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتعليق الشراكة الاستراتيجية مع الكيان.

تبقى الدائرة الأهم في التقييم، وهي الداخل الإسرائيلي نفسه الذي شهِد انقسامًا سياسيًا غير مسبوق بين اليمين القومي المتشدّد، والمُعارَضة التي خرَجت في مُظاهرات امتدّت لأشهر، مُطالِبةً بالإطاحة بنتنياهو، ومُحَمّلةً حكومته مسؤولية "أسوأ إخفاق أمني منذ 1973".

وفي السياق، رَصَدت دراسة نُشِرَت في International Journal of Political Science كيف عَمّقت الحرب أزمة الثقة بين المؤسّسة الأمنية والحكومة، وسط توجيه اتّهام لجيش الاحتلال بالارتجال والتسرّع في قراراته، والتسبّب في مقتل جنود ومدنيين نتيجة "نيران صديقة" أو أخطاء ميدانية، في حوادث عدّة. ويتمَظهَر الانقسام الداخلي في الكيان عبر عناوين عدّة، تُشَكّل كلٌ منها مادة للصراع والتنافس الداخلي، وأبرزها الصراع بين الحكومة والقضاء، والخلاف بين المستويين السياسي والعسكري، ما أدّى إلى الإطاحة بعدد من قادة الأجهزة الأمنية، وعلى رأسهم وزير الحرب، يؤاف غالانت، ورئيس "الشاباك"، رونين بار؛ وكذلك أزمة تجنيد الحريديم، وغيرها من الأزمات السياسية التي تُعَمّق الانقسام الداخلي بشكل مُتواصل.

وعلى المستوى الاقتصادي، قُدّرَت الخسائر المُباشِرة بنحو 67.3 مليار دولار بحلول أكتوبر/ تشرين الأوّل 2024، وارتفعت إلى أكثر من 70 مليار دولار بحلول يناير/ كانون الثاني 2025. وقد حَدّدت زارة المالية في الكيان تكلفة الحرب حتى يناير/ كانون الثاني 2025 بـ 125 مليار شيكل (نحو 34.09 مليار دولار)؛ غير أنّ هذه الأرقام قد لا تشمل كامل التكاليف، مثل إعادة الإعمار أو تأثيرات السوق.

أما على مستوى "ردع محور المقاومة"، فقد أظهَرت الحرب أن التهديد لم يَعد محصورًا في غزة. فحزب الله في الشمال فتَح جبهة مُمتدّة على حدود الجليل، وخاضَ معركة إسناد على مدى سنة كاملة (من أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 ولغاية سبتمبر/ أيلول 2024)، قبل أن تَتَحَوّل إلى حرب شاملة (خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأوّل ونوفمبر/ تشرين الثاني 2024). فيما استهدف "أنصار الله" في اليمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر والبحر العربي، وفرَضوا حصاراً بحرياً منذ الأسابيع الأولى للعدوان، أدّى إلى وقف العمل في ميناء الرشراش (إيلات)؛ وهو لا يزال مُستمراً مع بلوغ العدوان شهره العشرين. كما فَرَضوا خلال الشهر الأخير حصاراً جوّياً على مطار اللد (بن غوريون)، واستهدفوا ميناء حيفا شمال فلسطين المحتلّة في مُناسبات عدّة. أما إيران، فصَعّدت من خطابها، وصولًا إلى الضربة العسكرية المُباشرة التي شَنّتها في أبريل/ نيسان 2024، وقصفَت الكيان بالصواريخ مَرّتين. هذه التحوّلات دفعت مُراقبين إلى الحديث عن فشل استراتيجي في احتواء "محور المقاومة"، وتحوّل الكيان من طرَف مُهاجِم إلى طرَف مُدافِع على أكثر من جبهة.

من جهة أخرى، أعادت المقاومة الفلسطينية عبر "طوفان الأقصى" تعريف نفسها كفاعل سياسي وعسكري مُتَجَذّر. ورغم الفاتورة الإنسانية الهائلة التي دفعَها الفلسطينيون، إلّا أن الحاضنة الشعبية للمقاومة لم تَتراجع، بل تعزّزت، كما تُشير نتائج بحث ميداني قادَتْه مؤسّسات بحثية مستقلّة، مثل Arab Center for Research and Policy Studies، حيث أظهَرت أن أكثر من 70% من سكّان الضفة وغزة يعتبرون أن المقاومة المُسَلّحة باتت الطريق الوحيد المُمكن لردع الاحتلال واستعادة الحقوق.

وأياً يكن من أمر، وعلى الرغم من الدمار الهائل والضحايا الذين سقطوا في غزة، فإن القراءة الشاملة لمآلات العدوان تُظهر أن الكيان لم يُحَقّق معظم أهدافها المُعلنة؛ بل يُواصل العدوان وهو أكثر عزلة، وأقلّ قدرة على ضبط الجبهات، وأكثر انقسامًا داخليًا. لم يعد السؤال اليوم ما إذا كان الكيان قد انتصر عسكريًا، بل ما إذا كان قادراً على استيعاب تداعيات هزيمة استراتيجية معنوية، سَتُلقي آثارها بتَردّدات كبيرة في المنطقة.

في مُقابل هذه الخسائر، يصعب على أي دراسة رصينة أو تقرير موضوعي تحديد المَكاسب التي حَقّقها الكيان الإسرائيلي من وراء عدوانه المُستَمر على القطاع. يَزعم نتنياهو أنه حقّق الردع على أكثر من جبهة؛ غير أن تواصل سقوط الصواريخ اليمنيّة على مطار اللد (بن غوريون)، واستمرار الحصار البحري، يُكَذّبان هذا الادّعاء. يسعى الاحتلال إلى تصوير سيطرته على بعض المناطق في غزة، أو احتلال بعض التلال في جنوب لبنان، أو توسيع احتلاله في الأراضي السورية وتوجيه ضربات جويّة، على أنها إنجازات عسكرية مُباشِرة. كما يسعى إلى تصوير عمليات اغتيال القادة العسكريين والسياسيين للفصائل الفلسطينية واللبنانية على أنها إنجازات عسكرية كبرى. لكن الحقيقة تبقى أنّ هذه "الإنجازات" لا تعدو، في أحسن الأحوال، مَكاسب تكتيكيّة مؤقّتة، وعارضاً مُلازماً لمَسارات الحروب، ولا قيمة استراتيجية لها، ما دامت غير قادرة على إحداث تغيير في البيئة الاستراتيجية برمّتها، مهما حاول الإعلام النفخ فيها وتصويرها على أنها مَكاسب.

الآفاق المستقبليّة – مآلات ما بعد العدوان

تَتصاعد الضغوط على حكومة الكيان الإسرائيلي، من كلّ الاتجاهات، لإيقاف الشكل الحالي من العدوان، وتحويله إلى ما يُشبه التهدئة المُسَلّحة أو الحرب المفتوحة مُنخفضة الكثافة. إزاء ذلك، تبرز جملة من التساؤلات المحوريّة حول المستقبل: ما هو مصير غزة ككيان سياسي واجتماعي؟ هل استعاد الكيان "الردع"، أم أنه أنتَج تهديدًا جديدًا أكثر تعقيدًا؟ هل تَتّجه المنطقة إلى مزيد من الاستقطاب، أم نحو مسار دبلوماسي وسياسي مختلف؟ تَنبع هذه الأسئلة من تعقيدات العدوان ذاته، الذي تَجاوز كونه مُواجهة ثنائيّة، إلى أزمة إقليمية ودولية تمس بُنية النظام العالمي الذي يشهد تحوّلات عميقة منذ سنوات.

في المقام الأوّل، تَبرز المقاومة الفلسطينية كأهم مُتَغيّر في صياغة ما بعد الشكل الحالي من العدوان. فعلى الرغم من الكلفة الإنسانية الهائلة، ظَلّت المقاومة قادرة على الاستمرار ميدانيًا، وتنظيم عمليات عسكرية مُتفرّقة في شمال غزة ووسطها، وصولًا إلى عمليات نوعيّة استهدفت قوّات الاحتلال في كلّ مناطق غزة، وفقَ بيانات مُوَثّقة ومُصَوّرة بَثّتها قوى المقاومة في غزة، وفي مُقَدّمتها كتائب القسّام وسرايا القدس. هذا الصمود والثبات يدل على أن المقاومة لم تعد مُجَرّد حالة طارئة أو فصائلية، بل بُنية استراتيجية وشعبية ذات جذور عميقة طويلة الأمَد، تتكامل فيها المقاومة المُسَلّحة مع العمل السياسي والاحتضان الشعبي، داخلياً ودولياً.

في المُقابل، يبدو مستقبل الكيان الإسرائيلي السياسي غارقًا في أزمات مُتَشابكة. فبعد أن وعَدت حكومته بـ"القضاء على حماس"، وجَد نفسه في مستنقع استنزاف مُستَمر، وتحت ضغط داخلي غير مسبوق. وقد سَجّل استطلاع للرأي أجرَته صحيفة هآرتس في مايو/أيار 2025، أن أكثر من 62% من الإسرائيليين فقَدوا الثقة في قدرة الحكومة على تحقيق "انتصار حاسم"، بينما شَهِدَ الكنيست انقسامات بين التيّارات الدينية –القومية والليبرالية حول إدارة غزة وملف ما بعد العدوان. ويرى العديد من المُحَلّلين أن هذه الانقسامات مُقَدّمة لتحوّلات داخلية قد تمسّ جوهر "الدولة" الإسرائيلية كدولة يهودية–ديمقراطية!

على الصعيد الإقليمي، أنتَجت الحرب مَوجة تحوّل هيكلي في التمَوضُع الجيوسياسي. فهي أعادت غزة إلى موقعها بوَصفها "البوصلة الأخلاقيّة للمنطقة"، وفَرَضت على الدول التي كانت تمضي في مسار التطبيع، كالرياض والرّباط وأبو ظبي، تهدئة خطواتها. وقد أبرَزت دراسة للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في فبراير/ شباط 2025، أن العدوان أعاد بلوَرة محور المقاومة ككيان فوق–دولتي، يَجمع طيْفًا من الفاعلين غير الحكوميين والدول - مثل إيران، وحزب الله، وأنصار الله في اليمن - الذين نسّقوا فيما بينهم للردّ على العدوان، بما في ذلك في البحر الأحمر.

أما على المستوى الدولي، فإن أحد أبرز المآلات كان التآكل الأخلاقي لخطاب الغرب، خاصّة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أظهَر تصويت في الأمم المتحدة في مارس/ آذار 2025 أن أكثر من 130 دولة صَوّتت لصالح تعليق عضوية الكيان في بعض مؤسّسات الأمم المتحدة مؤقّتًا؛ وهو إجراء نادر يعكس عزلة دبلوماسية مُتصاعدة. كما بدأت محكمة الجنايات الدولية إجراءات أكثر جديّة بحق قادة في الكيان، بضغط من دول الجنوب العالمي، وأبرزها جنوب أفريقيا والبرازيل، اللتان تقودان حملة دولية لفرض العقوبات على الكيان في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

من جهة أخرى، تبرز عدّة سيناريوهات مُتوقّعة للمرحلة القادمة:

- سيناريو الاستدامة غير الرسمية للصراع: استمرار الوضع الراهن بلا اتفاق، مع إدارة جيش الاحتلال لقطاع مُدَمّر دون احتلال رسمي مُباشِر، واستمرار المقاومة في شكل استنزاف. بموجب هذا السيناريو، سيُواصل جيش الاحتلال سَعيه لتحقيق أهداف العدوان، وعلى رأسها إعادة احتلال قطاع غزة وتهجير سكّانه إلى خارج فلسطين، فيما ستُواصل المقاومة صمودها الميداني، وتسعى إلى استنزاف جيش الاحتلال وتعميق أزمات الكيان الداخلية والدولية.

- سيناريو التقسيم السياسي أو العزل الجغرافي: فَرْض منطقة عازلة شمال القطاع، مع ترك الوسط والجنوب "لإدارة إنسانية" أمميّة - عربيّة مُحتمَلة؛ وهو ما تُحاول واشنطن تمريره.

- سيناريو فَرْض تسوية دبلوماسية: تقديم مُبادَرة سياسية أوروبية وعربية مشتركة، مَدعومة من واشنطن، على أساس حلّ الدولتين، وفتح الباب أمام الكيان للخروج من المأزق في غزة. قد يَكتسب هذا السيناريو زخَماً في حال سقوط حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، لسببٍ أو لآخر.

اللافت أن هذه السيناريوهات جميعها تَستبطن أن غزة لم تَعُد مُجَرّد "مسألة فلسطينية"، بل باتت مركز ثقل إقليمي ودولي، تَتقاطع حولها مصالح وصراعات قوى كبرى. فقد أصبحت ساحة اختبار للحدود القصوى للقانون الدولي، ولاستدامة المشروع الاستيطاني الصهيوني، ولمَكانة الجنوب العالمي ودول المنطقة في إعادة تشكيل قواعد النظام العالمي.

خلاصة القول: لم تنتهِ الحرب فعليًا، بل دَخلت طَورًا جديدًا أكثر عمقًا، وتَحوّلت غزة من كونها هدفًا عسكريًا إلى رمز استراتيجي تتشكّل على أساسه اصطفافات مُستقبلية، يتم فيها اختبار صدقيّة النظام العالمي ومفاهيم العدالة، والمقاومة، والسيادة.

الخاتمة

تَتّضح، من خلال تَتبّع مآلات العدوان الإسرائيلي على غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023 حتى مايو/ أيار 2025، مَلامح واقع غير مسبوق في مسار الصراع العربي – الصهيوني. فهذه الحرب، التي رفَع الكيان من خلالها سقف القتل والتدمير إلى مستويات أحرَجت حتى أقرب حلفائه، لم تكن مُجَرّد معركة بين جيش ودولة، أو بين نظام سياسي وفصيل مُسَلّح؛ بل كانت – في عمقها وسياقها – حربًا على الوجود الفلسطيني، ومُحاولة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط من بوّابة الدم والخراب.

لقد كشَفت غزة، بكلّ ما حمَلته من شراسة المقاومة وتماسك الجبهة الشعبية، عن هشاشة المشروع الاستيطاني، وعجزه البنيوي عن صياغة نصر استراتيجي، رغم امتلاكه الأدوات العسكرية والدعم الدولي الواسع. أكثر من ذلك، أدّى العدوان إلى تآكل أخلاقي مُتسارع في صورة الكيان على المستوى الدولي؛ كما دفَع شرائح واسعة من الرأي العام العالمي، خصوصًا في الجامعات والمجتمع المدني، إلى إعادة تقييم مواقفها من "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، ليُصبح الكيان، في وَعي كثيرين مُرادِفًا لمُصطَلحات كـ "الأبارتهايد"، و"الإبادة"، و"الاستعمار الاستيطاني" ومُطارَدة الأطفال لقَتلهم".

على الضفّة الأخرى، أعادت غزة الاعتبار لمفهوم المقاومة؛ لا كخيار عسكري فقط، بل كموقف أخلاقي وشكل من أشكال الحياة والتحدّي. فالمقاومة التي بَقيت حيّة رغم المجازر، ورفَضت التفكّك تحت القصف أو التفويض الأممي، مَثّلت شكلاً من أشكال الوجود الذي لا يُمكن سَحقه حتى في ظلّ التفوّق المادّي الهائل للعدو. وفي هذا السياق، برَزت غزة لا بوَصفِها عبئًا جيوسياسيًا، بل كمركز ثقل أخلاقي ورمزي يُعيد تموضع القضية الفلسطينية في قلب التوازنات الإقليمية والدولية.

لم يكن العدوان على غزة مجرّد مُحاوَلة لسحق فصيل أو تدمير بنية عسكرية، بل مشروعًا لاقتلاع جذور فلسطينية ضاربة في الأرض ومَحو الهويّة. وهو المشروع الذي اصطدم بجدار كثيف من الصمود الشعبي، والوعي الجماعي، والمقاومة المتعدّدة الأوجه. ومن هنا، فإن "الحرب على الوجود" لم تنجح في محو الوجود، بل أكّدت أن الوجود الفلسطيني ليس مجرّد رقم ديمغرافي أو قضية لاجئين، بل منظومة قِيَميّة – تاريخية – سياسية مُمتَدّة، وعَصيّة على التصفية.

ما بعد غزة لن يكون كما قبلها، لا على مستوى المشروع الصهيوني، ولا على صعيد النظام الإقليمي والدولي. يَقف العالم اليوم، ومنطقتنا على وجه التحديد، أمام نقطة تحوّل مفصليّة في مفاهيم مثل "الردع"، و"السيادة"، و"الشرعية"، و"الإنسانية"؛ كما أمام فرصة تاريخية – وربما أخيرة – لإعادة بناء خطاب تحرّري جديد، يَنطلق من أن المقاومة ليست خيارًا عبَثيًا، بل ضرورة وجوديّة في وجه مَنطق الفناء؛ ومن أن الحريّة ليست هِبة، بل انتزاع مُستَمر في وجه الاستعمار، والهَيمنة، والخراب المَنهجي.

لم تَعُد غزة، في هذه اللحظة التاريخية، مجرّد ساحة حرب أو مأساة إنسانية، بل ضميرًا سياسيًا وإنسانيًا للعالم، ومعيارًا صريحًا لمدى صدق الخطابات الدولية حول العدالة وحقوق الإنسان. فإن دَلّت

هذه الحرب على شيء، فهي تدلّ على أن الوجود الفلسطيني، مهما اشتدّ الاستهداف ضدّه، لا يُمحى؛ بل يُعيد تعريف نفسه في كلّ معركة، وفي كلّ طفل يخرج من تحت الركام شاهداً على العالم.